مجتمع

المغرب: مصرع ثلاثة أطفال مهاجرين في حريق

لقي ثلاثة أطفال حتفهم في المغرب في حريق أدى إلى اختناقهم وتفحم جثثهم في مأوى مؤقت في غوروغو شمال غرب البلاد، بحسب رئيس الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان محمد أمين أبيدار. ويقول: «أشعلت الأم النيجيرية، وهي مهاجرة، النار داخل الخيمة لتدفئة صغارها، إلا أن الأطفال لقوا حتفهم اختناقاً ثم احتراقاً بالنيران التي اندلعت صباح الإثنين الماضي». ونقلت الأم إلى مستشفى في الناظور، البلدة الحدودية المجاورة لجيب مليلية الإسباني، علماً أن حالتها حرجة. وتعذر الحصول على مزيد من التفاصيل من السلطات. (فرانس برس)

انقلاب مركب يودي بحياة 39 شخصاً بفلوريدا

بدأ خفر السواحل الأميركي البحث عن 39 شخصاً فُقد أثرهم عندما انقلب قارب قبالة سواحل فلوريدا في عملية يشتبه بأنها «تهريب للبشر». وقال في بيان على «تويتر» إن القارب الذي انطلق من جزر بيميني في أرخبيل الباهاماس، انقلب على بعد 70 كيلومتراً شرقي محمية «فورت بيرس انلت» نتيجة الطقس السيئ. وأوضح أنه يشتبه بأنها كانت «عملية لتهريب البشر». أضاف أن خفر السواحل في ميامي تلقى إنذاراً أول من أمس من بحار أنقذ راكباً. يشار إلى أن القارب كان يقلّ 39 شخصاً من دون أن توفر لهم سترات نجاة. (فرانس برس)

أستراليا: سجال حول اليوم الوطني

أحيا الأستراليون ذكرى الاستعمار البريطاني لبلادهم وسط احتجاجات في يوم يعرف رسمياً باسم العيد الوطني لأستراليا، والذي يعتبره ناشطون من السكان الأصليين يوم غزو. سنوياً، يحتدم الجدال في أستراليا حول كيفية إحياء ذكرى وصول 11 سفينة بريطانية كانت تقل مجموعة من السجناء البريطانيين إلى ميناء جاكسون في مدينة سيدني الحالية في 26 يناير/ كانون الثاني 1788.

وفي مدينة ملبورن، تعرض تمثال الضابط البريطاني جيمس كوك، الذي رسم خريطة ساحل سيدني عام 1770، للتشويه، وعلقت منشورات تطالب بإلغاء العيد الوطني لأستراليا. وأشارت الحكومة إلى أن هذا اليوم تزامن مع حصول أكثر من 16 ألف مهاجر من 150 دولة على الجنسية الأسترالية، وأكثر من 400 احتفال في جميع أنحاء أستراليا.

ولعب رئيس الوزراء سكوت موريسون دوراً أساسياً في تغيير أغنية النشيد الوطني «تقدمي يا أستراليا الجميلة» العام الماضي، استجابة لشكاوى السكان الأصليين الأستراليين، الذين يمثلون 3 في المائة من إجمالي عدد السكان، بسبب استبعادهم منه. وتبدلت الفقرة الثانية من النشيد الوطني من «نحن شباب وأحرار» إلى «نحن متحدون وأحرار» في اعتراف بأن الأرض كانت مأهولة بالسكان لعشرات الآلاف من السنين قبل وصول الأوروبيين.

وعلى مدى عقود، يحتدم النقاش حول تغيير تاريخ اليوم الوطني لأستراليا، الذي يقيم فيه العديد من السكان الأصليين طقوس حداد.

(أسوشييتد برس)

(ليزا ماري ويليامز / Getty)

ليبيا: حقوق سجناء قرنادة تُنتهك

طرابلس ـ **أسامة علي**

في وقت تبحث ليبيا عن وسائل لتعزيز الاستقرار، ما زالت الحريات وحقوق المواطن في شرق البلاد تحت سيطرة حكم العسكر، مع استمرار اعتقال مئات المواطنين في السجون من دون محاكمة.

وأحد أبرز تلك السجون سيئة الصيت هو سجن قرنادة العسكري التابع لقيادة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي تحول إلى رمز للترهيب في كامل مناطق شرق البلاد. وبسبب سوء أوضاعه، قرر المعتقلون الانتفاض ومحاولة الفرار. وفي أغسطس/ آب الماضي، حصل تمرد في السجن حيث تمكن 29 سجيناً من الفرار.

وعلى الرغم من عدم اعتراف إدارة السجن بما حدث، إلا أنها عادت وكلفت جهاز الشرطة القضائية بفتح تحقيق في الحادثة لإرجاع الفارين إلى السجن.

وبحسب جهاز الشرطة القضائية، فقد شكلت «لجنة للتحقيق وتحديد المسؤولية في واقعة الشغب والتمرد التي أدت إلى هروب عدد من النزلاء من سجن قرنادة»، مشيراً إلى أن اللجنة تشكلت من أربعة ضباط في الجهاز. وبحسب بيان نشر على الصفحة الرسمية للجهاز مؤخراً، فإن فرع الشرطة القضائية في مدينة البيضاء حيث سجن قرنادة، عقدت اجتماعات عدة مع لجنة التحقيق ومحكمة استئناف البيضاء وفرع إدارة العمليات والامن القضائي البيضاء، موضحاً أن الاجتماعات ناقشت «الإجراءات المتخذة حيال واقعة هروب النزلاء من سجن قرنادة، والتأكيد على ضرورة الاطلاع على أوضاع السجن والقبض على الفارين وإعادتهم إلى السجن».

وتلفت الناشطة الحقوقية الليبية بدرية الحاسي إلى أن «بيان الشرطة القضائية يؤكد بوضوح وقوع كافة الأجهزة الأمنية في قبضة حفتر، ما يعني الاعتراف بشرعية السجن والعمل وفق تعليماته لملاحقة الفارين وإرجاعهم. لكن السؤال هو: هل تسيطر هذه الأجهزة الأمنية على السجن وتعرف ما يحدث فيه؟». وتؤكد في حديثها لـ «العربي الجديد» أن أياً من ضباط الأجهزة الأمنية لا يمكنه الجواب عما يدور داخل السجن، والجميع يدرك حجم الانتهاكات التي تحدث فيه والتي وصل صداها إلى منظمات دولية».

وعلى مدى السنوات الماضية، واجه سجن قرنادة انتقادات من منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، منها منظمة «هيومن رايتس ووتش» التي أكدت أنها قابلت 73 سجيناً وكشفت عن إرغامهم على الاعتراف بجرائم خطيرة تحت التعذيب. وأوضحت أن السجناء تعرضوا لانتهاكات واسعة من بينها «غياب الإجراءات السليمة والرعاية الطبية». كما كشفت عن احتجاز أطفال دون سن الثامنة عشرة داخل السجن. ولا تعترف سلطات حفتر بوجود انتهاكات داخل السجن. إلا أن الحاسي تلفت إلى وجود الكثير من التقارير التي تؤكد حصول الانتهاكات. وتقول: «هذا ما توصلت إليه تلك المنظمات بشكل مباشر وبوسائل أخرى، من بينها العائلات التي تبلغت بوفاة أبنائها داخل السجن». وتدعي سلطات حفتر بأن «الموجودين داخل السجن هم إرهابيون وعلى علاقة بتنظيم داعش». إلا أن الناشط زايد مؤمن يؤكد أن «عدد معتقلي السجن بالمئات، ومن غير الممكن أن يكونوا إرهابيين». ويقول إن «تهمة الإرهاب جاهزة لتلصق بأي معارض لحكم العسكر. فهناك نشطاء جريمتهم أنهم عبروا عن رفض ما يحدث على صفحاتهم الخاصة على فيسبوك»، مؤكداً أن «الأمثلة كثيرة، وعادة ما تتداول وسائل الإعلام أسماء ناشطين تم اختطافهم وتغييبهم في السجون».

ويدعو مؤمن، في حديث لـ «العربي الجديد»، إلى ضرورة توجه الناشطين إلى القضاء لمنع إعادة الفارين إلى السجن، مؤكداً أن الإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق هو مجرد غطاء لإضفاء الطابع الأمني والقانوني على عملية إرجاع الفارين. ويقول: «يجب العمل بكل الوسائل من خلال مواقع التواصل أو الترافع أمام القضاء أو الاعلام لوقف ما يرتكبه العسكر من انتهاكات». ويؤكد ضرورة الحفاظ على حق الفارين من السجن والمتواجدين داخله للوصول إلى محامين وعرض قضاياهم أمام المحاكم، وإدانة استمرار حبسهم من دون محاكمات.

وحول تلك الأجهزة الأمنية التي تشكل ذراعاً لسيطرة حفتر على مناطق الشرق، تؤكد منظمة العفو الدولية أن أعضاءها أفراد من أجهزة أمن نظام العقيد الراحل معمر القذافي السابقة، واستفادت منها قيادة حفتر في إعادة بناء وتكوين أجهزة أمنها.

احتجاز تعسّفي

كشفت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير لها في أغسطس/ آب الماضي، أن الأجهزة الأمنية ارتكبت «انتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان، من أجل إسكات المنتقدين والمعارضين، بما في ذلك احتجازهم تعسفياً، وتعريضهم للتعذيب والاختفاء القسري»، مشيرة إلى أن من بين المعتقلين نساءً وأطفالاً حُرموا حق اللجوء إلى القضاء.

تحقيق

في يوليو/ تموز 2021، قدمت الحكومة البريطانية مشروع قانون يهدف إلى معالجة الهجرة السرّية ومهربي البشر. لكن خبراء لا يجدون ان المشروع يحدّ من الظاهرة، بل يغلق الباب امام اشخاص يائسين

إغلاق الباب

«إنسانية» ممزقة» للندن مع المهاجرين

بريطانيا إلى خيارات خطرة مع المهاجرين (بن ستانسال/ فرانس برس)

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يُنذر مشروع قانون الجنسية والحدود الذي يناقشه مجلس اللوردات البريطاني (المجلس الأعلى للبرلمان) حالياً لمنع المهاجرين من الوصول إلى البلاد، بتغييرات مهمة قد تتجاوز نتائجها تلك لمشروع قانون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي (بريكست) الذي أثر على 4 ملايين مواطن من الاتحاد الأوروبي.

ويشكل القانون الذي قدمته الحكومة في يوليو/ تموز 2021 جزءاً من قانون شامل للهجرة يرى محللون أنه سيغلق الباب في شكل فعّال على الأشخاص اليائسين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة، و«هو ما رأيناه سابقاً في المخطط الخاص بالمهاجرين السوريين، وخطة إعادة توطين المواطنين الأفغان التي جرى تقييدها، وعدم الموافقة على تعديل يتعلق بالأطفال غير المصحوبين بذويهم».

تقول المحامية المتخصصة في قضايا الهجرة جاكلين ماكينزي، التي كانت عضواً في المجموعة الاستشارية المستقلة التي قدمت تقريراً فضيحة «جيل ويندرش» في مارس/ آذار 2020، وأدى إلى اعتذار رسمي من وزارة الداخلية لـ«العربي الجديد»: «أحد البنود الفظيعة للغاية في مشروع القانون هو اقتراح التعامل مع طالبي اللجوء، رغم التقارير الكثيرة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يشهدها مركز الهجرة الوحيد في البانيا، وتسليط الضوء عليها، وبينها الأعتداءات الجنسية التي عانى منها المهاجرون في المراكز البحرية الأسترالية، وتسببت في وفيات».

وتكشف أن وزيرة الداخلية بريتي باتيل «تبحث عن أي مكان على الخريطة لنقل المهاجرين إليها، بينها غانا التي أنكرت في منتصف يناير/ كانون الثاني الجاري إجراء محادثات مع الحكومة البريطانية». وفيما طرحت لندن مشروع القانون «لإيقاف مهربي البشر والأشخاص الذين يعبرون بحر المانش في قوارب صغيرة»، وبينهم عدد كبير من ذوي البشرة السمراء، تشير بيانات مجلس العموم البريطاني (البرلمان) إلى أن المملكة المتحدة تلقت 29,456 طلب لجوء عام 2020، وأن 27,000 شخص وصلوا على متن قوارب عبرت المانش عام 2020.

تهديد الآسيويين والسود

وكانت صحيفة «نيو ستيتسمان» قد كتبت في تقرير نشرته في ديسمبر/ كانون الأول الماضي أن «البند التاسع من مشروع القانون الذي يسمح بنزع الحكومة البريطانية الجنسية يثير جدلاً كبيراً، باعتباره يهدد مواطنة حوالى 6 ملايين بريطاني، ونحو نصف البريطانيين الآسيويين و39 في المائة من المواطنين السود».

وتعلّق ماكينزي بالقول إن «البند التاسع تحديداً يمنح الحكومة سلطة تجريد الجنسية من دون سابق إنذار، وهو غير أخلاقي وتمييزي لأنه يجعل بعض أشكال المواطنة أقل قيمة من غيرها، خصوصاً في حال الوصول إلى جنسيات الوالدين والأجداد. لكن الحكومة تشدد على أن هذا البند ضروري ويستهدف الإرهابيين ومجرمي الحرب، وسيستخدم في ظروف استثنائية».

تضيف: «يمنح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في الجنسية، لكن الحكومة البريطانية تقول إنه إذا امتلك شخص جنسية أخرى فقد يكون في خطر. وفي قضية شميمة بيغوم (التي ولدت في المملكة المتحدة من أبوين ذوي أصول بنغالية، ثم غادرت إلى سورية حين كانت في سن الـ15، وانضمت إلى تنظيم داعش الذي جعل وسائل الإعلام البريطانية يطلق عليها اسم عروس داعش)، فقد جُرّدت من جنسيتها من دون أن تتهم بارتكاب أية جريمة، ما يعني أنه لا يمكن أن نثق بالحكومة رغم أنها تكرر بأنها لن تجرّد الأشخاص الملتزمين بالقانون من حق المواطنة. وقد رحّلت فعلياً أشخاصاً لم يدانوا بارتكاب جرائم بخلاف قانون الحدود الصادر عام 2007».

وتشدد ماكينزي على «عدم قانونية منع الناس من عبور القناة، فاتفاق اللاجئين الصادر عام 1951 يمنح الأشخاص الحق في طلب اللجوء في دول أخرى غير الدولة الأمنة الأولى التي يصلون إليها. وقد أصدرت محكمة الاستئناف قرارات لصالح الأشخاص الذين اعتُبر أنهم انتهكوا القانون في هذا الصدد حتى ديسمبر/ كانون الأول 2021، كونهم لا يخالفون القانون الدولي ولا قانون الهجرة الصادر عام 1971 والذي يتطلب تقديم وثيقة سفر، وهي النقطة التي تستخدمها السلطات البريطانية لإعلان الخروقات. ففي القانون الدولي، تلتزم حكومة المملكة المتحدة حماية الأشخاص في البحر، ما يجعل فكرة تطبيقها تدابير لتغيير مسار القوارب الذي يعرّض الأرواح لخطر غير قانونية».

وتشدد ماكينزي على أن «لا أساس قانونياً لقرارات وزارة الداخلية ترحيل طالبي لجوء إلى سورية واليمن وأفغانستان، فهذه الدول مصنفة بأنها غير آمنة». وفي شأن تأثير الانسحاب من الاتحاد الأوروبي «بريكست» على المهاجرين، تقول: «يشمل التأثير كل مجالات قانون اللجوء والهجرة والجنسية في شكل مختلف تماماً، ويتطلب شرحه أطروحة، لكن ما نراه حالياً هو مخالفة عدد من مواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة قواعد ما بعد بريكست. وقد حُرم بعض اللاجئين من الوضع المسبق والمستقر، كما واجه آخرون ممن غادروا المملكة المتحدة لقضاء العطلات صعوبات في العودة».

وتوضح ماكينزي أنها دافعت دائماً عن العفو عن أي شخص قضى في المملكة المتحدة عشر سنوات من دون وثائق، وكذلك عن حقوق طالبي اللجوء في العمل بمجرد قبول معالجة طلباتهم.

في السياق، يقول حسين حمود (26 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «أعيش في بريطانيا منذ نحو عشر سنوات، رغم أن السلطات رفضت طلب لجوئي. أنا عالق في بريطانيا من دون أية حقوق مواطنة، منذ أن رفضت وزارة الداخلية طلب لجوئي بحجة نقص الأدلة التي تثبت أنّ حياتي في خطر في حال عودتي إلى بلدي». يضيف: «حياتي مجمّدة. لا أستطيع العودة إلى بلدي، ولا أستطيع ممارسة حياتي في شكل طبيعي».

تعريف العبء الإنساني

من جهتها، تقول مديرة السياسة والدعوة في المجلس المشترك لرعاية المهاجرين زوي غاردنر لـ«العربي الجديد»: «مشروع قانون الحدود الذي يناقشه مجلس العموم سيمزق المبدأ الإنساني للحماية، ويجرّم أي شخص يشق طريقه إلى المملكة المتحدة بحثاً عن الأمان وحياة جديدة. الحكومة تستخدم اللاجئين كلعبة سياسية، إذ توحي بإساءة معاملتهم كوسيلة لجذب عناوين الأخبار وصرف الانتباه عن فضائحها، ولن يحل مشروع قانون الحدود الجديد الخطير المشاكل الحقيقية لنظام اللجوء الحالي».

وتلفت إلى أن «أخذ تدابير لتوفير مزيد من خيارات السفر المنظمة والآمنة للأشخاص الذين يرغبون في بدء حياة جديدة في المملكة المتحدة، تساعد الناس في تجنب المخاطرة بحياتهم. لكن بدلاً من إيجاد هذه الحلول تتطلع الحكومة إلى معاقبة الأشخاص المستضعفين عبر تجريمهم ووضعهم في مراكز احتجاز وترحيلهم».

مقاومة القومية

ويتحدث الدكتور في جامعة كامبريدج، علي مغجي، لـ«العربي الجديد»، عن أن «مشروع قانون الجنسية والحدود في المملكة المتحدة هو الأحدث لحكومة محافظة دفعت بأجندة مناهضة للاجئين منذ أن وصلت إلى السلطة. ويشكل القانون في الأساس محاولة لتحويل العديد من الأقليات البريطانية من مواطنين إلى مهاجرين يمكن تجريدهم من جنسيتهم حسب رغبة الدولة استناداً إلى المادة التاسعة من القانون التي تعاقب فعلياً حوالى 6 ملايين شخص في بريطانيا غالبيتهم من الأقليات السوداء أو الآسيوية أو خلفيات من أوروبا الشرقية».

ويتابع: «يشاع أن رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون سيمنح القوة العسكرية لإبعاد أولئك الذين يلتمسون اللجوء إلى إنكلترا عبر قناة المانش، بينما تعمل باتيل لتعزيز التكنولوجيا المعادية للاجئين، مثل دوي اختراق الصوت، لردع أولئك الذين يلتمسون اللجوء في بريطانيا». ويلفت إلى أنه «بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي، باتت بريطانيا تستطيع تقليص العديد من قواعد الهجرة، لكن هذا لا يعني أن دول الاتحاد الأوروبي أكثر كرماً مع المهاجرين من المملكة المتحدة. ويعتبر أن «الجميع يجب أن يشعر بقلق من الاستبداد المتنامي للحكومة البريطانية، بعدما اجتمع اليسار واليمين حول السياسات والمشاعر المناهضة للمهاجرين واللاجئين. والحملة ضد مشروع قانون الجنسية والحدود في المملكة المتحدة معركة واحدة، لكنها جزء من مشروع سياسي أوسع بكثير من القومية العلنية التي يجب مقاومتها».

وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، عارضت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشروع القانون البريطاني، في وقت تشير فيه إحصاءات إلى أن أكثر من 70 في المائة من الأشخاص الذين يصلون عبر قوارب صغيرة إلى بريطانيا يأتون من خمسة بلدان، هي إيران والسودان وسورية والعراق وأفغانستان، علماً أن أفغانستان تحتل المرتبة السابعة بعد إريتريا.

ولا تشير المقارنات الدولية إلى مواجهة المملكة المتحدة طلبات أكثر من أي مكان آخر، وهي تحتل المرتبة 17 في طلبات اللجوء لكل فرد من السكان مقارنة بباقي دول الاتحاد الأوروبي الـ 27.

ويفيد الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البريطانية بأن حوالى 13 ألف لاجئ دخلوا أماكن الاحتجاز في مارس/ آذار 2021، أي أقل بنسبة 44 في المائة عن العام السابق. وشكّل الإيرانيون غالبية المحتجزين بنسبة 14 في المائة من إجمالي عددهم، ويعدهم الألبان، بينما شهدت معظم الجنسيات الأخرى انخفاضاً في عدد الوافدين، في حين زاد عدد السوريين أربعة أضعاف وصولاً إلى 580، والسودانيين إلى 574.

27,000
عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى بريطانيا على متن قوارب عبر بحر المانش عام 2020

> لن تسمح لندن إلا بحماية مهاجرين يصلون بطرق رسمية
>
> لا يحل مشروع قانون الحدود الجديد مشكلات اللجوء

لبنان: اعتصام للاجئين الفلسطينيين رفضاً لقرارات «الأونروا»

> دفع قرار «الأونروا» الجديد المتمثل في خفض الدعم المالي للاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى الاعتصام رفضاً له، مهددين بالتصعيد

بيروت ـ **انتصار الدنان**

في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا» تقليص مساعداتها المالية للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، بدءاً من العام الجاري. وأوضحت أنها ستتوقّف عن دفع مبلغ مائة دولار أميركي لكل عائلة كبدل إيواء شهرياً، فيما قلّصت المخصصات الفردية إلى 25 دولاراً بعدما كانت في السابق 27 دولاراً، على أن تدفع مبلغاً قيمته 150 دولاراً على دفعتين لكل عائلة.

ونصب اللاجئون خيمة حملت اسم «194» أمام مدخل مكتب الوكالة الرئيسي في بيروت. يقول اللاجئ من مخيم اليرموك في سورية عز الدين عبد الله، والمتحدر من مدينة صفورية بفلسطين، والمقيم في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين (جنوب بيروت): «قررنا الاعتصام في الخيمة أمام مكتب الأونروا الرئيسي بسبب قرارها تقليص إيقاف مبلغ بدل الإيواء البالغ قيمته مائة دولار، وتخفيض بدل الغذاء الذي كانت قيمته تبلغ 35 دولاراً للفرد إلى 25 دولاراً تقسّم خلال فترة شهرين».

يتابع: «أطلقنا صرخة ضد القرار من دون أي تجاوب من قبل المعنيين. لذلك قررنا التصعيد ونصب خيمة 194. واخترنا هذا الرقم على اعتبار أنه رقم القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي حدّد مبادئ الوصول إلى تسوية نهائية وإعادة لاجئي فلسطين إلى ديارهم. في هذا الإطار، نطالب الأمم المتحدة بإعادتنا إلى بلادنا».

ويوضح عبد الله أن «القرار الذي اتخذته الأونروا جائر بحقنا. لذلك، نطالبها بإلغائه، إذ إن تخفيض المبلغ يضعنا أمام أوضاع اقتصادية صعبة». ويسأل: «كيف نؤمن بدل إيجار بيوتنا في الوقت الذي لا نستطيع العمل فيه، البعض يحتاج إلى أدوية وعلاج، والأونروا لا تؤمن ذلك. والمطلوب اليوم إما إغاثة الشعب الفلسطيني أو إعادته إلى فلسطين. كما قطعت أيضاً خط الكهرباء الذي كان ينير خيمتنا».

من جهته، يقول اللاجئ مازن سكر، الذي يتحدر من مدينة يافا الفلسطينية، والمقيم في مخيم شاتيلا، إنه بالإضافة إلى التضييق الذي تمارسه الوكالة بحق اللاجئين من سورية، أصدر قرار جديد يساهم في المزيد من التضييق. أرهقتنا الحروب والآن نعاني من الضغط الاقتصادي».

أما اللاجئ الفلسطيني من مخيم اليرموك فادي منصور، والمتحدّر من مدينة طبريا في فلسطين، والمقيم في مخيم شاتيلا، فيقول: «نطالب الأونروا بتأمين الطبابة والتعليم والسكن أو فليعملوا على إعادتنا إلى بلدنا». يضيف: «الاعتصام تحذيري. فإن لم تتجاوب الأونروا، ننوي التصعيد سلمياً وقد نُضرب عن الطعام، ونعتصم عند الحدود اللبنانية الفلسطينية. فإما أن نعود إلى فلسطين أو نموت».

بدوره، يقول اللاجئ من مخيم اليرموك المتحدر من قضاء صفد من فلسطين أحمد أبو وليم، والمقيم في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان): «تعبنا من قرارات الأونروا المستمرة التي تطاول جميع الفلسطينيين في لبنان، وتحديداً اللاجئين من سورية. الوكالة تضغط على الشعب الفلسطيني ليكون خياره إما الهجرة أو الموت في عرض البحر. وفي حال لم تستجب لمطالبنا، سنعمد إلى التصعيد وإغلاق الباب الرئيسي للوكالة».

إلى ذلك، يقول المسؤول الإعلامي لـ«الأونروا» في لبنان فادي الطيار لـ«العربي الجديد»: «تدرك الأونروا معاناة وحاجات اللاجئين الفلسطينيين في ظل الأزمات المتعددة في لبنان والانهيار الاقتصادي الذي يؤثر بشكل أكبر على الفلسطينيين كونهم من الفئات الأكثر حاجة، وأن ما تقدمه من مساعدات لا يغطي احتياجاتهم المتزايدة. لكن الوكالة تعمل بحسب ميزانيتها والتبرعات المقدمة من الدول المانحة». ويوضح أنها «تكثف جهودها بهدف تقديم مساعدات إضافية للاجئين الفلسطينيين من سورية، واستطاعت مؤخراً تأمين تمويل إضافي سيمكنها من دفع مبلغ 75 دولاراً أميركياً للشخص الواحد ولمرة واحدة الشهر المقبل، عدا عن المساعدات الدورية التي ستحصل عليها عائلات اللاجئين الفلسطينيين من سورية. وسيتبع ذلك دفعة أخرى قدرها 75 دولاراً لكل شخص ولمرة واحدة، لكن لم يحدد التاريخ بعد. كما تنوي الأونروا تقديم دفعة إضافية قدرها 150 دولاراً مرتين في العام لكل عائلة».

يضيف أن اللاجئين الفلسطينيين من سورية مشمولون بنداء الطوارئ لتمويل الاحتياجات الإضافية في لبنان، والذي أطلق في التاسع عشر من الشهر الجاري. ونأمل الحصول على التمويل الكافي كي نتمكن من صرف مساعدات مستدامة للفئات الأكثر حاجة ومنهم طبعاً اللاجئون الفلسطينيون من سورية».

يلوي اللاجئون التصعيد في حال عدم الغاء الأونروا قرارها (العربي الجديد)

لم تستجب الأونروا حتى الآن لمطالب اللاجئين (العربي الجديد)

الصين: اختبارات جماعية قياسية ورقابة صارمة لاحتواء كورونا

> شهدت الصين منذ مطلع العام عودة ظهور دلتا وأوميكرون
>
> تشترط المؤسسات إظهار «الكود» قبل دخولها

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

مع اقتراب موعد انطلاق دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في العاصمة بكين في الرابع من فبراير/ شباط المقبل، تشدد الصين سياستها في تصفير أعداد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا، التي تطرح أسئلة عدة عن نجاحها في محاصرة الوباء والسيطرة عليه في وقت قياسي. والأسبوع الماضي أخضعت السلطات الصحية جميع سكان مدينة شيزنن لاختبارات الحمض النووي لدى رصد إصابة واحدة في منطقة لوخوا، واكتشفت إصابة واحدة إضافية، ما دفعها إلى عزل المنطقة عن محيطها، وتكرار الاختبارات بعد 72 ساعة، وصولاً إلى إعلان نجاح الإجراءات الاحترازية في منع انتشار الفيروس. هذا الأمر بات يتكرر يومياً في معظم مناطق الصين التي يظهر فيها الفيروس. وتشمل الإجراءات التي تلي اكتشاف حالة إيجابية واحدة، إغلاق الحدود ووقف الرحلات الجوية من المدينة وإليها، وتلك للحافلات والقطارات السريعة. ومن أجل ضمان التزام التعليمات، تربط موانفهم الخلوية بتطبيق خاص بالرمز الصحي لمراقبة مدى استجابتهم للإجراءات المفروضة. كذلك تشترط المؤسسات الخاصة والحكومية إظهار الشيفرة الصحية (الكود) قبل دخولها، وهو ما تفعله المحال والمجمعات التجارية والجامعات والمدارس ورياض الأطفال. وكانت النشرة الخاصة التي تصدرها اللجنة الوطنية للصحة في البلاد قد أظهرت إجراء سلطات مدينة جينجو، عاصمة مقاطعة خنان (شرق)، فحوص حمض نووي لجميع سكان المدينة الـ 12,6 مليوناً خلال ست ساعات فقط، أي بمعدل 2,1 مليون اختبار في الساعة، و35 ألف اختبار في الدقيقة، و583 اختباراً في الثانية الواحدة.

«صفر كوفيد»

حول طبيعة عمل السلطات الصحية في المناطق التي يظهر فيها الفيروس، وكيفية إخضاع ملايين السكان لاختبارات شاملة خلال وقت قصير، يقول الطبيب الصيني لو تشانغ، وهو عضو سابق في منظمة «أطباء بلا حدود» لـ«العربي الجديد»: «ما تفعله الصين أمر يثير الإعجاب على صعيد سرعة استجابة السلطات المحلية أو السكان لظهور إصابات جديدة». ويوضح أن قواعد الدخول الصارمة تختلف بين منطقة وأخرى، وتخضع لمتطلبات تطبيق سياسة صفر كوفيد، وأن السلطات تنفذ سلسلة إجراءات متكاملة تبدأ بتتبع كل اتصال وثيق مع أية حالة جديدة، ثم إجراء لجان شعبية اختبارات الحمض النووي الشاملة، في ظل الجاهزية الكاملة لعناصرها للعمل في أية لحظة». ويلفت إلى أن مهمات هذه اللجان تشمل إجراء أكبر عدد من الاختبارات في زمن قياسي للتأكد من عدم انتشار العدوى، وتشخيص الحالات المحتملة في وقت مبكر.

ويتابع: «ظهور إصابات جديدة على مدار يومين يستدعي، وفق سياسة صفر كوفيد، فرض حجر صحي على المنطقة. أما ارتفاع عدد الإصابات بسرعة، فيدفع السلطات الصحية إلى عزل المدينة بالكامل وإدراجها على قائمة المناطق الخطرة، ما يستوجب إخضاع الداخلين أو الخارجين منها لحجر الصحي لمدة أسبوعين. والقاعدة العامة المتبعة في أنحاء البلاد تتمثل بتصنيف الأحياء التي تبلغ عن حالات إصابة بأنها متوسطة أو عالية الخطورة، بينما تُصنّف مناطق أخرى في ذات المدينة بأنها منخفضة المخاطر، ما يعني أن السكان يستطيعون تجنب القيود المشددة والحفاظ على مستوى معين من الحياة الطبيعية في أثناء تفشي المرض».

ترقب وحذر

من جهته، يقول الباحث الصيني في معهد الدراسات والعلوم الإنسانية بمقاطعة فوجيان، تشين يونغ لـ «العربي الجديد»، إن «الصين شهدت منذ مطلع العام الحالي عودة ظهور متحوّرات دلتا وأوميكرون في مدن ومقاطعات عدة، بينها العاصمة بكين التي تستضيف دورة الألعاب الأولمبية الشتوية المقررة من 4 إلى 20 فبراير/ شباط المقبل، وتشهد انعقاد جلسات المجلس التشريعي السنوية في مارس/ آذار المقبل. وهذه الأسباب دفعت بكين إلى تشديد الإجراءات ورفعها إلى الحد الأقصى. وتماشياً مع سياسة صفر كوفيد المتمثلة بعدم التسامح مطلقاً مع أية حالة جديدة، ضاعفت السلطات المحلية قيود السفر، خصوصاً مع اقتراب عطلة رأس السنة الصينية الجديدة، خشية أن تسبب الرحلات الجماعية السنوية انتشار الفيروس، علماً أنه يتوقع أن يعود مئات الملايين من الصينيين إلى مدنهم وقراهم في أثناء العطلة، بحسب التقليد السنوي المتبع في المناسبة الأهم محلياً».

وأخيراً، صنّفت السلطات الصينية مدناً ومقاطعات عدة على قائمة المناطق الخطرة، بينها مدينة تيانجين (شمال) ومقاطعة خنان. وتتطلب العودة إلى مدن كبيرة مثل نان جينغ في مقاطعة جيانغ سو (شرق) إجراء اختبار الحمض النووي قبل 48 ساعة من مغادرة منطقة إلى أخرى، وآخر لدى الوصول.

> في تدابير لم تعرفها أي دولة أخرى، أغلقت الصين المدن لدى رصد إصابات قليلة بفيروس كورونا. وقد يرتبط ذلك باستعداد بكين للاستضافة الألعاب الأولمبية الشتوية أو برؤية مختلفة لمكافحة الوباء

بين المهمات إجراء أكبر عدد من الفحوص في زمن قياسي (Getty)